جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)

أ. زبيدي البشير جامعة الوادي

أ. د. سعيدي يحيى جامعة المسيلة

ملخص:

تعتبر التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية, والتي تتمثل في المصدر الرئيسي للمعلومات المالية, وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية, ولكي يتمكن الفرد من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية وأن تتميز بخصائص الجودة, والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى كفاءة الإدارة و تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: جودة التقارير المالية, تقييم الأداء المالي.

Abstract:

Is a financial reporting is the image that represent the results of the Economic Corporation, which is the main source of financial information, including that the required information may vary from one person to another, the accounting system any organization must provide different types of financial reporting, in order to enable an individual to read should presented in accordance with the accounting standards Atahoon characterized the characteristics of quality, and disclosure form that can Mahtmenbmajal financial management of the financial performance assessment and determine the efficiency of the administration and evaluation of its activities in the light of the findings at the end of a period of time, this process aims to verify the achievement of planned targets and specific advance on the one hand, and to measure the efficiency of the unit in the use of human and material resources available to the other.

Key words: the quality of financial reporting, financial performance evaluation.

مقدمة

إن التركيز الأساسي في التقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة وتقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمؤسسة في تقييم أداء الإدارة و تقدير القدرة الكسبية للمؤسسة والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية و تقدير مخاطر الاستثمار و الإقراض المتعلقة بالمؤسسة, وأن تكون المعلومات المحتوات فيها تتميز بالجودة و الإفصاح عن كل المعلومات التي يريدونها مستخدمي التقارير المالية, ويجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر وبصفة عامة وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي, و تتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بدون مغالطات ويساعد على تقييم الأداء المالي والحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية بقياس نتائج المؤسسة في نهاية فترة معينة ومقارنتها بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف باستخدام مجموعة من المؤشرات، ثم استخراج الانحرافات الناشئة لتحديد مصادر القوة والضعف, لاقتراح وسائل علاجية لنواحي الخلل, وتنمية وتطوير النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها, ويؤدي كل ذلك إلي كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بتالي إلي تحسن أدائها المالي, وهو ما تعالجه هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: جودة التقارير المالية.

ثانيا: تقييم الأداء المالي في ظل جودة التقارير المالية.

ثالثا: دراسة حالة مجمع صيدال.

المبحث الأول: جودة التقارير المالية

إن التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال دورة محاسبية معينة, حيث تفصح فيها المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ونتائجها المتحققة خلال الدورة, وسوف يقتصر هذا المبحث على مفاهيم وعرض ومزايا تطبيق معايير التقارير المالية.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية

1. مفهوم التقارير المالية:تعد القوائم المالية جزءا من التقارير المالية حيث تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها, ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية[1].

"كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة"[2].

2.أهداف التقارير المالية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين و كذلك الدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

3.الخصائص النوعية للمعلومات المالية: الخصائص النوعية هي مواصفات معينة التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في التقارير المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين, وتتمثل الخصائص النوعية في ما يلي:

1.3.الملائمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤدي إلى حدوث تغيير في اتجاه القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية[3].

وحتى تكون المعلومات المالية ملائمة لابدمن توافر خصائص فرعية وهي:

- **التوقيت المناسب:** تفقد المعلومات فعاليتها في اتخاذ القرارات, إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها, مع العلم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة.
- **القيمة التنبؤية:** حتى يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل.
- **التغذية العكسية:** ويعني بها مدى صحة توقعاته السابقة و إمكانية تقييم نتائج القرارات التي تم اتخاذها بناء على هذه المعلومات.

2.3.المصداقية(الموثوقية): لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها, وتتميز المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها, وحتى تتسم المعلومات المالية بالمصداقية يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- **الصدق في العرض** : إن العبرة من هذه الخاصية هو تمثيل مضمون التقارير المالية بصدق وليس حسب شكلها القانوني فقط, وتعتبر هذه الخاصية على درجة من الأهمية إذ لا قيمة لمعلومات فورية وسريعة لكنها غير دقيقة أو خاطئة[4].
- **القابلية للتحقق:** يتحقق هذا المفهوم عندما تكون النتائج المتوصل إليها من قبل شخص باستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة هي نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص أخر لوقام باستخدام نفس أساليب القياس والإفصاح.
- **الحياد:** يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة, بحيث لا يجب إعداد القوائم المالية لخدمة جهة معينة, وإنما للاستخدام العام[5].

المطلب الثاني: عرض التقارير المالية ومزايا تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

1. عرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء, ولقد اهتمت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة بالقوائم المالية ذات الغرض العام، فأصدرت جملة من معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم، فتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لعرض القوائم المالية، كالتالي:

- **قائمة المركز المالي:** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة"[6].
- **قائمة الدخل:** تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي ينظر إليها باهتمام متزايد, لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي, حيث تهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح.
- **قائمة التدفقات النقدية:** تحقق بعض المؤسسات أرباحا كبيرة، لكنها في نفس الوقت تجد نفسها تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها, وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالآجل, وقد يتجسد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية.

- **قائمة تغيرات حقوق الملكية:** أوجبمعيار المحاسبة الدولي(IAS1) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى, حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة.
- **الإيضاحات الملحقة:** يعتبر ملحق القوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم وقراءة القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم.
- **تقرير المراجع الخارجي:** لقد تزايدت أهمية تقرير المراجع الخارجي بعد النمو الهائل في حجم المشروعات الخاصة والعامة, حيث يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة.
- **تقرير مجلس الإدارة:** محتوى هذا التقرير يتمثل في وصف لأنشطة المؤسسة الرئيسية و المؤسسات التابعة لها وطبيعة عملها والاستثمارات الرأسمالية وعدد الموظفين في كل منها كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

2. مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: يمكن إبراز أهم ايجابيات ومزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كالآتي:

- **التناسق:** وهذا يعني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها, والخروج بقوائم وتقارير مالية متماثلة وموحدة[7].
- **قابلية المقارنة:** عند توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فينتج عنها قابلية القوائم المالية للمقارنة بين عدة سنوات في نفس المؤسسة, وبين مؤسسات مختلفة لها نفس النشاط.
- **مواكبة متطلبات العولمة:** فالعالم الذي نعيش فيه أصبح صغيرا, نتيجة تطور وسائل الاتصال وزيادة عمليات التبادل بين مختلف الدول, وظهور المنظمات المهنية التي تهتم بشؤون المحاسبة على مستوى عالمي, واستغلال مزايا العولمة ومواجهة مخاطرها.
- **تلبية المتطلبات القانونية:** إن كثير من الدول تنص صراحة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية, ولا تملك أي مؤسسة القدرة على تحقيق أهدافها وإثبات وجودها على المستوى الوطني دون الانصياع إلي القانون[8].
- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود:** لا يمكن أن تعتمد الشركات على نفسها دون غيرها, فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها و نشاطاتها, ولا يمكن أن تتم هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة.

- **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:** إن المؤسسات تقوم حاليا بالمنافسة من أجل إدراج أسهمها في الأسواق المالية وعلى مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة, ولا يمكن للشركات من تحقيق ذلك إلا بالالتزام بشروط معينة من أجل إدراج أسهمها في هذه الأسواق.
- **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية:** عند إعداد قوائم مالية على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها, مما يتطلب مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي تم بها إعداد القوائم المالية.
- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** وهو إيجاد لغة محاسبية مشتركة تلقى قبولا وطنيا ودوليا، لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين دول العالم.

المطلب الثالث: مفهوم معايير جودة التقارير المالية

1. مفهوم الجودة في التقارير المالية: تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية, بما يحقق الهدف من استخدامها[9].

حيث أن توفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساساً لاستقرار النظام المالي فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم, أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات, والجودة هي عبارة أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف المعنية, لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

2. معايير جودة التقارير المالية: تتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالي:

1.2.معايير قانونية: تسعى العديد من الهيئات في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين, تلتزم بها المؤسسات لضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2.2.معايير رقابية: من بين مكونات العملية الإدارية هي عنصر الرقابة, ولنجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية, والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد.

3.2.معايير مهنية: تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة و التي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية, و بالتالي فإن

تلبية احتياجات معينة للمستخدمين, يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض, مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم.

4.2.معايير فنية: تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية و التقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية و المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في ظل جودة التقارير المالية.

تعد عملية التقييم من الوسائل المهمة في مجال تحسين الأداء وتطويره، لكن هذه الوسائل لم تعد تلبي الغرض المطلوب منها، لأنّها لا تتماشى مع المتغيرات التي حدثت في البيئة المحيطة بها، لذلك لابدّ من تطوير معايير قياس الأداء وتقويمه، ونتيجةً لهذه التغيرات أصبح من الضروري لأية شركة السعي نحو السيطرة على شروط البقاء والتطور وليس ذلك سهلا وخاصة مع ازدياد القوى المتصارعة, لتقديم المنتجات أو الخدمات بالجودة المناسبة، وفي الوقت المناسب والسعر المنافس وبمواصفات ترضي العملاء.

المطلب الأول: تعريف وعملية تقييم الأداء المالي

1.تعريف تقييم الأداء المالي: يقصد بتقييم الأداء المالي تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة, لإدارة المؤسسة, وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة, ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[10].

2.عملية تقييم الأداء المالي: يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل مكملة لبعضها البعض، وهي:

1.2.جمع المعلومات الضرورية: تعتبر المعلومات شيء ضروري لاتخاذ القرارات في المؤسسة, وهي أساسية في عملية التسيير ويشترط في المعلومات أن تكون ذات جودة عالية, وفي الأوقات المناسبة لكي تحقق للمؤسسة الغرض منها, ومصادر جمع المعلومات الضرورية تتمثل في:

- **الملاحظة الشخصية:** يتمثل هذا المنهج في توجه الملاحظين إلى ميدان الأنشطة للشعور بالرضا عند ملاحظتهم ما يجري فيه، والتحدث مع منفذيها[11].
- **التقارير الشفوية:** وهي سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تحدث بين الرئيس ومرؤوسيه, ليتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم وعلى المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة.
- **التقارير المالية:** وهي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية, تسمح بإعطاء مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة, تكون على شكل إحصاءات مفصلة.

2.2.قياس الأداء الفعلي: يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

- **مؤشرات قياس الأداء:** المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي من خلاله يتمكن مسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية, ويجب أن يتميز بالوضوح والشمولية.
- **أنواع المؤشرات:** يوجد العديد من المؤشرات، منها المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية والمؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية.

3.2.مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيه: بعدما تنتهي المؤسسة من مرحلة قياس الأداء الفعلي تأتي مرحلة مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب فيه, و المشكلة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة, ومن العناصر التي تعتبر كمراجع لمقارنة الأداء هي: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، والمعايير.

4.2.دراسة الانحراف وإصدار الحكم: عند عملية المقارنة نجد أحد الحالات الثلاث التالية: انحراف ملائم، انحراف غير ملائم، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح أو انخفاض التكاليف أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية ,أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، و يجب القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كانملائم أو غير ملائم أو معدوما، للوصول إلى الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ملائم ومعالجة ما هو غير ملائم.

المطلب الثاني: ضرورة ومتطلبات تقييم الأداء المالي

1.ضرورة تقييم الأداء المالي: يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح, التي تعظم الثروة والقيمة السوقية للمؤسسة, وبالتالي تعظيم عائد السهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة, ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة, وذلك عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم, طالما أن التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير, فمن جهة تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال, ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح, وبالتالي نجد التمويل أحد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات المالية[12].

2.متطلبات تقييم الأداء المالي: إن المؤسسات الرائدة في الأداء, هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناءً على أهداف واضحة, وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب, وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة, التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة, ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي :

- **ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة:** إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين, كما يتم توقّع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج و ليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.
- **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء, و تعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولينفي عملية الرقابة والتقييم بناءًا على الأسس والمعايير المحددة.
- **ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب, حيث يستند المدراء عند مقارناتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخّص النتائج الفعلية, ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.
- **يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرًا:** ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة و على فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.
- **التكامل مع العملية الإدارية:** إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم, أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.
- **يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه:** يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء, ويجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات, إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء المالي الا أننا سوف نعتمد المجموعات الأتية للنسب المالية حيث تقيس كل مجموعة جانب من جوانب الأداء المالي للشركة.

1.نسب الربحية: إن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المؤسسة, وهي المقياس الكلي للأداء المالي, ومن نسب الربحية نذكر ما يلي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح, ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية[13]:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب ÷ اجمالي حقوق الملكية

- **معدل العائد على الاستثمار:** يوضح هذه المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها المساهمين أو من مصادر خارجية[14]. ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضرائب ÷ اجمالي الأصول

- **نسبة هامش الربح الصافي:** تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات, وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[15]:

هامش الربح من المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات

2.نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأداة لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة, حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي, ولقياس ذلك يجب حساب جملة من النسب وهي[16]:

- **نسبة السيولة العامة :** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون القصيرة الأجل

- **نسبة السيولة السريعة:** وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب عناصر المخزون نظراً لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير. ويتم حساب هذه النسبة كتالي[17]:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الديون القصيرة

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة, وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷الديون القصيرة

3. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها, وتقيس مدى فعالية المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات. وفيما يلي أهم هذه النسب[18].

- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** تحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول الثابتة

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يحدد هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ويتم حساب هذا المعدل حسب العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول المتداولة

- **معدل دوران المخزون:** تختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة (تجاري, صناعي, خدمي)**.معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط مخزون البضائع**

- **معدل دوران الزبائن:** وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها, ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: **معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي ÷ (الزبائن + أوراق القبض)**

- **معدل دوران الموردين:** يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل, ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية÷(الموردين + أوراق الدفع)

4.نسب السوق: تساعد هذه النسب المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم, ومن أهم هذه النسب هي:

- **عائد السهم العادي:** تعد هذه النسبة مؤشرا ماليا يعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق, ويحسب وفق العلاقة التالية: **عائد السهم العادي = (الربح الصافي – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم**

- **نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم** :تمثل هذه النسبة عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع في السهم, وتحسب كالتالي:

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم= سعر السهم العادي في السوق÷ الربح لكل سهم عادي

- **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:** تبين هذه النسبة مقدار النمو بالقيمة السوقية بالمقارنة مع القيمة الدفترية. وتحدد بالعلاقة التالية: **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية**
- **عائد التوزيعات للسهم:** تساعد هذه النسبة في الحكم على إمكانية الاستثمار مستقبلا في المؤسسات التي لها عائد السهم أفضل في السوق المالي, ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

عائد التوزيعات للسهم = حصة السهم من الارباح الموزعة ÷ السعر السوقي للسهم

المبحث الثالث: دراسة حالة مجمع صيدال

نظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بالتقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية وهي مجمع صيدال، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في الاستمرار والنمو.

المطلب الأول: التعريف بمجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مجمع صيدال موضوع الدراسة.

1.تعريف مجمع صيدال: مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر بـ 2.500.000.000 دينار جزائري[19]، يقع مقره الاجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي– حسين داي– بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، و هو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (AFAQ), كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، و تتمثل مهمة المجمع في تطوير، وإنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري، وتتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني و الإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا.

2.أهداف المجمع: تتمثل أهداف المجمع فيما يلي[20]:

- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي والاستثمار فيه بشكل معلن وصريح؛
- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة؛
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير لمنتجات جنيسة جديدة؛
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والإستراتيجية والذكاء الصناعي؛
- تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل استثمار مباشر أو عن طريق اتفاقيات التكييف (Le façonnage)؛
- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة و الرفع من حصته السوقية الوطنية؛
- دخول الأسواق الأجنبية و البحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي و الاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

سوف يتم في هذا المطلب تقيم الأداء المالي لمجمع صيدال عن طريق نسب السيولة.

1.تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية: الجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية.

الجدول رقم (01): يمثل نسب الربحية للسنوات (2012 و 2013)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2012 و 2013

النسبة	2012	2013	نسبة التغير
معدل العائد على حقوق الملكية	0,13	0,15	%13,33
معدل العائد على الاستثمار	0,06	0,08	%25
نسبة هامشالربح الصافي	0,14	0,23	%39,13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نسب الربحية تحسنت بنسب متفاوتة من سنة 2012 إلى سنة 2013, ويرجع سبب هذا التحس في نسب الربحية إلى ارتفاع صافي الربح بعد الضرائب أي سنة 2013 كانت أكبر ربح من سنة2012.

2.تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة: الجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية.

الجدول رقم (02): يمثل نسب السيولة للسنوات (2012 و 2013)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2012 و 2013

النسبة	2012	2013	نسبة التغير
نسبة السيولة العامة	2,07	2,25	%08
نسبة السيولة السريعة	1,38	1,58	%12,65
نسبة السيولة الجاهزة	0,80	0,64	%25-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة ارتفعت بنسبة 08%, ونسبة السيولة السريعة كذلك ارتفعت بنسبة أكبر 12,65%, وهذه مؤشرات جيدة من خلال هذه النسب, أما نسبة السيولة الجاهزة فقد انخفضت من سنتة 2012 إلى سنة 2013, بنسبة 25%, وهذا ما يدل على أن مجمع صيدال خلال سنة 2013 يعاني من انخفاض السيولة السريعة.

3.تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط: الجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية.

الجدول رقم (03): يمثل نسب النشاط للسنوات (2012 و 2013)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقاريرالتسيير للمجمع للسنوات من 2012 و 2013

النسبة	2012	2013	نسبة التغير
معدل دوران مجموع الأصول	0,46	0,38	% 21-
معدل دوران الأصول الثابتة	1,21	1,01	%19-
معدل دوران الأصول المتداولة	0,74	0,60	%23,33-

معدل دوران الزبائن	2,95	2,99	%01,33
معدل دوران الموردين	0,70	0,33	%12,21-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية معدلات النشاط انخفضت لكن بنسب متفاوتة من سنة 2012 إلى سنة 2013, فمعدل دوران مجموع الأصول انخفض بنسبة 21%, و معدل دوران الأصول الثابتة انخفض بنسبة 19%, و معدل دوران الموردين انخفض كذلك لكن بنسبة 12,21%, أما معدل دوران الأصول المتداولة فانخفض بنسبة أكبر من النسب السابقة أي بنسبة 23,33%. أما معدل دوران الزبائن فارتفع لكن بنسبة 01,33%.

4.تقييم الأداء المالي باستخدام نسب توزيع الأرباح: الجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية.

الجدول رقم (04):يمثل نسب عائد السهم العادي(2012 و 2013)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2012 و 2013

النسبة	2012	2013	نسبة التغير
عائد السهم العادي	40	40	00

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عائد السهم العادي فلم يتغير من سنة 2012 إلى سنة 2013, وهذا راجع إلى سياسة المجمع في توزيع عائد السهم العادي.

الخاتمة: من خلال هذا المبحث حاولنا أولا تقديم لمحة للتعريف بمجمع صيدال, ثم توضيح دور جودة التقارير المالية والتي توفر المعلومات التي تتميز بالخصائص النوعية وبالمصداقية لمستخدميها, والتي من خلالها يستطيع المحلل المالي القيام بتقييم الأداء المالي بصورة صحيحة, وتقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا من جهة، وقياس كفاءة المجمع في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى, والحصول على مستوى الأداء للسنة الحالية ومن خلال هذا المستوى من الأداء المالي تستطيع المؤسسة تفادي الأخطاء في السنة الموالية التي ارتكبتها خلال السنة الحالية.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] سالمي محمد الدينوري, قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرو التجارية, جامعة باتنة, 2009, ص27.

[2] طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2005, ص ص 35- 36.

[3] أمين السيد أحمد لطفي, إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, الدار الجامعية, القاهرة, 2008, ص51.

[4] إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي, بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة, بحث مقدم على درجة البكالوريوس, الجمهورية اليمنية, 2009, ص36.

[5]فريد زعرات, معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة البليدة, 2009, ص43.

[6]عطية عبد الحيمرعي، أساسيات المحاسبة المالية, منظور المعايير الدولية، الجزء الأول, المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, 2009, ص
111.

[7]خالد جمال الجعارات, التقارير المالية الدولية 2007, اثراء للنشر والتوزيع, الأردن,, 2008, ص 24.

[8]نفس المرجع, ص25.

[9] ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, غزة, 2009,
ص54.

[10]السعيد فرحات جمعة, الأداء المالي لمنظمات الأعمال, دار المريخ للنشر، الرياض، 2000, ص38.

[11]George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 edParis ,1985, p.501.

[12]دادن عبد الغني, مرجع سابق, ص41.

[13] حمزة محمود الزبيدي, التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل, الوراق للنشر والتوزيع, الأردن, ط 2, 2011, ص 214.

[14] وجدي حامد حجازي, تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية, دار التعليم الجامعي, الإسكندرية, 2011, ص 199.

[15] مفلح محمد عقل, مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي, مكتبة المجتمع العربي, الأردن, 2010, ص 329.

[16] اليمين سعادة, استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية, جامعة باتنة, 2009, ص ص 42-43

[17]زغيب ملكية, بوشنقير ميلود, التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2010, ص 38.

[18] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 1999، ص 257.

[19]Source : http://www.cosob.org consulté le 10.04.2011.

[20]http://www.saidalgroup.dz/ consulté le 10.04.2011